Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

النـزاع المستدام للعـولمة ومؤشرات إعادة توازن القوى في الفكـر الاسلامي

الباحث/ حسن عباس علوان
وزارة المالية- الدائرة الاقتصادية
Hassanabbass164@gmail.com

أ.د. ميثم العيبي أسماعيل
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
laibi9@uomustansiriyah.edu

Received: 25/10/2020 **Accepted :22/11/2020** **Published : January / 2021**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

أنطلق بحثنا في دراسة النزاع المستدام للعولمة وإعادة التوازن للقوى العظمى التي جعلت المعيشة في الارض غير مستقرة وغير آمنة على مر العصور السابقة والحالية، الغرض منها الالتفات الى الهدر وعدم الاستقرار التي تتعرض لها المجتمعات البشرية بنسب مختلفة بين الحق المجرد والانحراف المستمر. الغرض من الدراسة هو بيان الضياع والهدر والتخلف في ادارة وحكم المجتمعات نحو المصالح الخاصة بعيداً عن معايير الحكم المؤسسي الرشيد. وجاء تصميم الدراسة على مطلبين الاول عن طبيعة وازلية النزاع وفلسفته الحقيقية، والمطلب الثاني عن واقع الازمات المترتبة عن النزاع وآليات التدخل بالحجج والآيات القرآنية الكريمة التي تمثل قدرة الله في التدخل كما هي قدرته في الخلق. فهنالك قوى ومعايير لا بد من التمسك بها من قبل الموارد البشرية والعمل على وفقها من أجل إعادة ذلك الانحراف وتقويم الاعوجاج وهذا ما أستهدفه البحث عبر المطلب الأول، والدلائل والنتائج المترتبة على حكم الله ووجوده في الارض وهذا ما بيّنه المطلب الثاني. وعلى وفق الفرضية التي تشير إلى أن مؤشرات ومعايير الحوكمة في شريعة الإسلام هي القادرة على إعادة التوازن لتلك الافعال والأحكام الشخصية التي تُغلِّب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. وللبحث أهمية كبيرة من الناحية الفلسفية التحليلية لما يجري في الواقع بأسلوب حديث وعصري مع ضرورة وأهمية تطبيق الاحكام والتشريع الإسلامي العادل في توازن القوى وتحقيق العدالة وسيادة القانون في الارض. وجاءت طبيعة ونوع البحث كدراسة لحالة عدم الاستقرار واستدامة النزاع بين العولمة والفكر الاسلامي من ناحية المعايير والاسلوب ومن وجهة نظر الباحث بالاعتماد على الحجج والبراهين التي انطلق منها الفكر الإسلامي. ويعد البحث كدراسة لحالة واقعة وازلية تداعياتها مستمرة لوقتنا الحاضر وكما بعده، بيّنت وجهة نظر الباحث في فلسفة المعايير التي يجب تطبيقها لإصلاح الحكم المؤسسي الرشيد من روافده الاصلية.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ العولمة، معايير الحكم المؤسسي الرشيد، الحكمة، النزاع المستدام ، جودة التشريع الإسلامي، التوازن والمعالجات.

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة: إن مفهوم الحكم الرشيد في مفهوم الحضارة والشريعة الإسلامية يظل أوسع من حيث النطاق والفلسفة والعمق التاريخي والمصدر وكذلك من الناحية التطبيقية والسمو منه إلى مصطلح الحوكمة الجيدة أو الرشيدة (Good Governance) حسب المفهوم المعاصر لدى المعاهد والمؤسسات والمنظمات المتخصصة في هذا المجال، وذلك لأسباب عدة منها تتعلق بمصدر التشريع الذي تستقي منه المتغيرات التي تستند عليه، والجانب التشخيصي الذي تبدأ وتنطلق منه في التطبيق، والوسيلة التي تعتمد عليها تلك الشريعة الاسلامية التي تتغلب على جميع الاطروحات الوضعية والتحليل والفلسفة المحدودة الأبعاد في قياس النتائج والتنبؤ بها، وعليه سنتناول كثير من المؤشرات والمعايير والمقاييس المتكاملة التي تخص رأس المال البشري وتساهم في تغيير رؤيته وفلسفته في الحكم على المتغيرات والموضوعات التي يعيش ويتفاعل معها، من أجل تصحيح الدوافع والانحرافات والميول الفكرية والعقائدية بتُجاه المصلحة العامة والخاصة على الأمد القصير والمتوسط والطويل على حدٍّ سواء، وكيف تحقق اليد الخفية تغيير النتائج المتوقعة والمترتبة على الانحرافات السلبية للموارد البشرية والمجتمعات وطريقة تحليل فلسفة تلك المعايير والاحكام والقواعد التي حددها القانون الإلهي والشريعة الإسلامية، ولقد أصبحت قيادة العالم عاجزة عن ادارة الموارد البشرية وفق عدالة واهداف حكم مؤسسي ذا شفافية وافصاح، بل نجد أن الهدف من الادارة العامة والعولمة هو تحقيق المصالح الخاصة على حساب انسانية وحقوق الموارد البشرية، وسلب ارادة القرارات الوطنية المستقلة (المالية وغير المالية).

أهمية البحث: البحث أهمية كبيرة في فهم الحكم الرشيد وامتداده الفلسفي وتحديد مصدر الحكم الحقيقي ومؤشراته الواقعية في الفكر الإسلامي بخلاف المؤشرات التي تستعرضها المؤسسات الدولية والمنظمات المتخصصة، ومن خلال الادلة والبراهين المذكورة في القران الكريم وشريعة وقانون الله العادل في الارض ووجوب إتباعها والتحذير من عواقب الانحراف عن سبيلها المستقيم من أجل تصحيح المسارات التي تعمل بها مجتمعاتنا في الدول النامية والعربية عامة والعراق خاصة كمسؤولية إنسانية وأخلاقية كون التشريع الإسلامي قانون متكامل واجب السيادة على بقية القوانين الوظيفية والوضعية وذلك لوجود الاثار والتداعيات والردود المباشرة وغير المباشرة للأفعال التي تؤديها المجتمعات، ان القيام بالتفكير العلمي كنشاط بحثي للكشف عن الحقائق والطرق المثلى في قيادة المجتمعات كونها تخرج بأقل التكاليف وأسرع الطرق في الوصول إلى الاهداف والغايات التي تسعى اليها المجتمعات مع تجنب الانحرافات بغض النظر عن معيار الأكثرية والتعددية.

مشكلة البحث: كانت ولا تزال المعيشة في الارض غير مستقرة وغير آمنة على مر العصور السابقة والحالية، فضلاً عن الهدر وعدم الاستقرار التي تتعرض لها المجتمعات البشرية بنسب مختلفة بين الحق المجرد والانحراف المستمر نتيجة عدم تطبيق القانون والتشريع العادل والحكيم.
فرضية البحث: إن معايير الحوكمة في الفكر الاسلامي جاءت بطبيعة طرحها اصلاحية وعلاجية وهي الاقدر لإعادة توازن القوى وتصحيح الاختلال وإقامة الرفاهية والدولة العادلة، بعكس المؤشرات الاخرى للمنظمات العالمية التي تكون استعراضية وتعتمد القياسات المادية القصيرة الأمد.

هيكلية البحث: جاء ترتيب هيكل البحث على مطلبين، الاول عن طبيعة وازلية النزاع وفلسفته الحقيقية، والمطلب الثاني عن واقع الازمات المترتبة عن النزاع وآليات التدخل، وذلك بالحجج والآيات القرآنية الكريمة التي تمثل قدرة الله في التدخل كما هي قدرته في الخلق، فهنالك قوى ومعايير لا بد من التمسك بها من قبل الموارد البشرية والعمل على وفقها من أجل إعادة ذلك الانحراف وتقويم الاعوجاج وهذا ما أستهدفه البحث عبر المطلب الأول، والدلائل والنتائج المترتبة على حكم الله ووجوده في الارض وهذا ما بيّنه المطلب الثاني.

المطلب الأول: حوكمة الشريعة الإسلامية قــرار أستراتيجي وميزة لإعادة توازن القوى

بوسع المؤشّرات المُتاحة عن واقع الدول والحكومات أن تمنح في الغالب، تصوّراً عن "الحكم الجيد" أو "الحكم الرّشيد"، وفق مواصفاته المعزّزة دولياً، وليس عن "الحكم الرّاشد" وفق المفهوم السابق في عمقه العربي والإسلامي، سواء تعلّقت المقارنة بحالة "الرُّشد" بمؤشّراته الموضوعية التي تقوم على الحقائق، أم بمؤشّراته الانطباعية التي تتعلّق بالمُدرَكات.

ومن وجوه الإشكالية ما يتجلّى في تركيز مؤشّرات "الحكم الرّشيد" على النطاقات الداخلية للدول، ورغم أنّ السياسات الداخلية لا تنفكّ عن تأثيرات متعدِّية إلى الخارج، مثلاً على صعيد التسلّح وتصدير الأسلحة والذخائر التي تُذكي الحروب والنزاعات، وسياسات التعاون الإنمائي والعلاقات الخارجية عموماً، وتأثير سياسات الدعم المكرَس لإنعاش قطاعات زراعية وإنتاجية على توازنات التجارة الدولية، وغير ذلك من الشواهد، فاذا كانت المتغيرات الداخلة في معادلة التفكير لحل أي مشكلة أو موضوع غير كافية لوضع الحلول بنتائج ايجابية ، فان الحكمة تدلنا وترشدنا إلى أن هنالك واحد أو أكثر من المتغيرات أو الحلقات مغيّبَة أو مفقودة (وقد تكون رئيسة) ولم نبحث عنها بالشكل المناسب والصحيح، وعليه يكون البحث لازماً وواجباً عن تلك العوامل والمتغيرات التي لا نراها، أو التي لم ندخلها في دائرة الاعتبار ومتغيرات المعادلة والاهتمام في موارد وعناصر وسياسات بحثنا وطريقة تفكيرنا رغم أهميتها ودورها الاستراتيجي والحاسم في معرفة تفاصيل المشكلة والخروج بنتائج واقعية وحقيقية ترفد وتعجل في حل الازمة أو المشكلة موضوع البحث، (وعليه سنتناول بشيء من التفصيل الأسس الواقعية والعملية والتاريخية للنزاع المستدام جدلاً وواقعاً، نظرياً وعملياً) الذي استمدَ قوته من خطط وافكار معقدة ومركبة، ويقتضي علينا أن نبحث في جميع المتغيرات والعوامل التي تفسر سلوك معادلة عدم الاستقرار في التوازن وذلك من خلال الموضوعات والمطالب الآتية:

أولاً: العولمة والفكر الاقتصادي

1- نشأت وتطور العولمة

كتب الكثير عن العولمة وابرز ما يجب أن نسال: هل يجب السير في ركابها؟ أمْ هل يجب الابتعاد عنها؟ هل يجب اتخاذ قرار وموقف واعي منها دون الانجرار خلفها من دون وعي وتمييز؟ ورغم التفسيرات والآراء والمواقف، تعرف العولمة بأنها غلبة ما يعرف بـ (القيم الامريكية) كما تُفسَر على أنها حقيقة تاريخية وثورة تقنية واجتماعية، وأنها عصفاً جوهرياً في مسلك الاقتصاد العالمي الحديث، أن ظاهرة العولمة نتجت من التزايد في التوسع والانطلاق لقوى الاحتكارات الكبرى، ابرزها الشركات الكوكبية العملاقة المتعدية الجنسية المخترقة للحدود وقدرات البنوك المركزية، فهدفها وغاياتها تكييف النظم المختلفة والسياسات وضروراته الاستراتيجية في العالم وخاصة المالية والمتعلقة بالاقتصاد مع احتياجاتها ورؤيتها الاستراتيجية، فهي صاحبة المبادرة، واتخاذ القرار من وراء اتفاقيات القات عام (1994) ومنظمة التجارة الدولية (WOT).(1)

2- العولمة والاقتصاد

في عصر العولمة وعالمية الادارة الاقتصادية، تتنافس القوى الدولية وتبرز بكلِّ الخطط والتقنيات المادية والمعنوية، من أجل كسب أكبر ما يمكن من السيطرة والتأثير في القرارات والسياسات الاقتصادية الدولية، وقد أصبح من المستحيل أو من الصعب أن تُدار الموارد الاقتصادية بمعزل عن الادارة وصنّاع القرارات الاستراتيجية التي احدثت تغييراً هاماً، في تحديد أين ومتى وكيف يجب أن تُدار الموارد الاقتصادية ولمن، وذلك من خلال التدخل في قرارات السياسات الاقتصادية والمالية للدول وخاصة الدول الضعيفة أو الهشة وتوجيهها أو اعادة توجيهها وفق الخطط المرسومة والمخطط لها أو المتعاقد عليها سراً أو جهراً، وهذا يتم من طريق معادلة يتم فيها اضعاف أو تقوية بعض الدول بحزمة من القرارات من ما يسمّى بالقوى العظمى التي لها الدور الكبير والمؤثر في تغيير ُتجاه حركة عناصر معادلة أو نموذج القرارات الاستراتيجية، وجعلها لصالح أهدافها وغاياتها المالية والاقتصادية، وذلك من أجل استدامة سيطرتها وخلافتها على الارض بحكم القوة أولاً واخيراً، مهما كانت سلبيتها لحقوق المجتمعات، وهدرها لمواردها من دون وجه حق، ويدور مفهوم العولمة حول التفكير بالوجود العالمي أو الانتشار الكوني وغالبا ما استعمل في السياسة والاقتصاد بمعنى النفوذ السياسي العالمي والمؤسسات الاقتصادية الدولية التي لها تأثير قوي ونافذ سواء في الشأن الاقتصادي أو السياسي، ثم تطور المفهوم إلى العولمة الثقافية (Global Culture)، لجهات قومية ومؤسسات دولية (أغلبها امريكية)، وأصبح لها تأثير على كثير من المجتمعات في العالم.(2)

ثانياً: فلسفة النزاع المستدام للعولمة

اختلفت المجتمعات البشرية باختلاف عوامل رئيسية مهمة ألا وهي : المصدر الذي تستلهم افكارها منه أولاً، والطريقة التي تدرك بها وتفهم هذا المصدر وتفقهه ثانياً، وكيفية ترجمته وتطبيقه وتحويله الى واقع عملي أمثل ثالثاً، كل ذلك من أجل خلق حياة إنسانية رفيعة في مستواها ودرجتها، فمن المجتمعات والاقوام مَن تبنّى شريعة السماء والتزم بقانونها مع التجارب التي ذكرها الله (سبحانه وتعالى) في كتابه الكريم كمصدر استراتيجي وعِبرَة تستفيد منها المجتمعات، ممّا اكسب هذه المجتمعات قوة ومزايا رفيعة المستوى بمعايير المثل العليا، وهذا ما أثار تنافس كل أو أغلب المجتمعات الاخرى، التي بدل أن تستفيد من التجربة وتحسّن أدراكها وتحليلها لتلك التجربة وتطبقها بعد ترجمتها وتحليلها، باتت هذه المجتمعات تبدأ جذوة من الصراعات تحسباً من نتائج توسع تلك التجربة وامتدادها، فقامت بتشويه أفكارها وثقافاتها وفرضت قوتها ففشلت ثم وكّلت برامجها وسياساتها عبر قيادات سخّرتهم لمصالحها فخاب ضنّهم وطردوا عملائهم وبدّلوا سياساتهم حتى تعلموا من الغابة دروسا في المراوغة والخداع وممارسة الاحتلال وقتل الموارد البشرية، ولم يكتفوا بنهب الخيرات والاموال بل قدموا أداءً سياسياً غير رشيد لحكم مؤسساتها الداخلية والخارجية بحجة العولمة التي أثبتت عدم أهليتها لقيادة وخلافة الارض وادارة الموارد البشرية وتوزيع ثرواته بعدالة وقانونية وشرعية منطقية؛ بل عاثوا في الارض فساداً بدلاً من إصلاحها وأصبحوا طرفاً منازعاً للحكم المؤسسي الرشيد، ولكي لا يؤدي اختلاف الافكار إلى اختلاف المجتمعات نحو التنازع غير المتكافئ الذي انتج تشوهات واختلالات في الأداء والنتائج، فلا بد للفعل أن يؤثر وينتج رد فعل سواء كان مادياً أو معنوياً، ولا بد من تقديم النصح والاصلاح فالشريعة الإسلامية هي المصدر العادل للجميع، ولا بد أن ندرك ونحلل ونسلك طريق المعادلة المثلى والعقلانية، كي يتم ترجمتها إلى أفكار حكيمة، ولا بد من عدم الاختلاف بطريقة الادراك والترجمة على أرض الواقع لهذا المصدر وأن نكون على الأقل كفرعون ليبلغ الأسباب ويناظر الافكار الجديدة.[3]

وأن هنالك عجزا في الحرية الفكرية يضعف التنمية الانسانية أو البشرية، إذ لا تكون الحكمة والحوكمة الرشيدة بالغة الحجة والاستدلال وتأتي ثمارها ما لم تكن مُقدْمَة من مصدرها الحقيقي وهو (العزيز الحكيم واحكم الحاكمين)، المتصف بالحكمة العادلة والشاملة والمطلقة لكل العناصر والآليات والمؤشرات والمعايير، فالله لم يفرّط في الكتاب من شيء أو من معلومات أو حلول أو طرق أو أساليب أو تجارب، على كل الوقائع والازمان والاماكن، وعلى المديات الزمانية والمكانية الحاضرة والماضية والمستقبلية كافة على حدٍّ سواء، وذلك من خلال منهجه وشريعته التي جعلها لنا باختياره وامَرَنا بتنفيذها وليس الاجتهاد بها لمصالح فردية محدودة (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ)(48) سورة المائدة، وهي بعكس الشريعة الوضعية التي سرنا عليها أزمنة وأحقاب، ولم نجني منها غير الدوران في الحلقات المفرغة، وأن العمل المؤسسي تنظيم رسمي في الدولة له انعكاسات على المستويين الجزئي والكلي، ولكي نضمن استمرار وبقاء الاعمال المؤسسية لا بد من تحقيق توازن في الحقوق والواجبات بين الاطراف المشاركة على المستوى الكلي والاستراتيجي، وأن أي خلل فيها سيعرض التنظيم المؤسسي إلى الاختلالات، وعندما نترجم الحكم الصالح ونحصره بمديات فكرية ومفاهيم ضيقة فانه سيفقد الكثير من النتائج والمسؤوليات، وعليه لا بد أن نبحث عن كل المتغيرات المعنية لأنها مسؤولية لها أهداف وغايات مجتمعية ومصالح عليا مادية ومعنوية.

فقد وضّح (ماكس فايبر) العالم الالماني في علم الاجتماع، وجود علاقة ما بين القيم والعادات والمعتقدات الدينية وبين الأداء الاقتصادي للبلدان. [4]وأن مجمل صراعات الانسان ونزاعاته تبدأ في نفسه أولاً ومجتمعه ثانياً وكما هو الواقع بالنسبة للصراعات بدأ داخل الدول نفسها وداخل العالم باسره، مبنية ومرتكزة في نتائجها وأسبابها على تحديد وموازنة متغيرين استراتيجيين في الوقت نفسة، مرتبطان بتحديد أولوية أي منهما أقوى تأثيراً في صراع الأفكار والميول والسلوكيات التي تسيطر على الإنسان وتقوده وهي: إلى أي مدى قد حدد هذا العالم ميزان ونقطة التوازن للأولويات التي يجب ان يميل اليها في تعاملاته، وأيهما يمتلك الميزة النسبية العليا في تحقيق توازن القوى الاستراتيجية، فمن يمتلك موارد بشرية لا تحافظ على ديمومتها وانسانيتها وكرامتها بمرور الزمن فأنها تكون قد امتلكت السلاح الفتاك لتدميرها بنفس تلك الادوات وفي أية لحظة من الزمن.[5]

وعليه أن تلك المقدمة من النزاعات الواقعة لا بد لها من طرح الموضوعات بالنقاط الآتية:

1- الشريعة الاسلامية سيادة قانون والتزام حكم

إن الاصل العربي لمفهوم الشرعية يوحي بارتباطه بشكل مباشر بالاتفاق مع الشرع، والمفهوم الأجنبي لا يبتعد كثيراً عن ذلك وأن كان يوسّع المصادر التي يقبل الناس بها كأساس للشريعة، والشرعية بالمفهوم السياسي يدور حول فكرة الطاعة السياسية، ومفهوم المشروعية مفهوم قانوني يراد به اخضاع نشاط السلطات الادارية ونشاط المواطنين للقانون الوظيفي، وقد طرحت العديد من التعاريف لمفهوم الشرعية ويمكن أن نلخصّها بالآتي:

1. تُجاه قانوني: يعرّف الشرعية بأنها (سيادة القانون) ويشمل القواعد القانونية المدونة كالدستور وغير المدونة كالعرف.

2.تُجاه اجتماعي وسياسي ويرى هذا التُجاه بأن الشرعية: (تَقَبُلْ غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها).

3.تُجاه ديني أي القانون الإلهي ويرى هذا التُجاه بأن الشرعية هي (تنفيذ أحكام الدين وفقا للقانون الالهي وجوهره).

ويمكن القول أن الدولة الدينية (الثيوقراطية) هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته من الإله، ولهذا فإن الدولة الدينية بالمفهوم الإسلامي تعني عدم الفصل بين الدين الاسلامي والدولة وليس العكس كما يتصوره أو يصوّره البعض للناس، وهذا يعني أن الحاكم للدولة يبيّنه وينصّبه الحكيم العليم والموضّح في التشريع والمنهج القرآني كقانون ومن خلال خليفته في الارض، وأن يكون الدستور المعبر عن الدولة مستوحى ومطابق لشريعة الله أيضاً وتوجيهاتها باتباع خليفة الله في الارض وفق المؤشرات أو الحجج السليمة أو الرشيدة التي يعمل بها.[6]

وتعني السياسة في اللغة تعهد الشيء بالتقويم والاصلاح، ومعناها في اللغة القانونية فن أدارة المدينة وتستخدم في اللغة الفرنسية بمعنى "فن حكم المجتمعات الانسانية"، وعلم السياسة هو العلم الذي يتعلق بدراسة ظواهر الدولة والسلطة والحكومة، وأن النظام السياسي لم يعد يعني نظام الحكم طبقاً للدستور فحسب؛ ولكنه أصبح يعني التركيب الاجتماعي والاقتصادي للدولة تفرضه فلسفات وأهداف جماعية معينة، فالمعنى الضيق للنظم السياسية يعني أنظمة الحكم السائدة في الدولة وترادف تعبير القانون الدستوري، أما المعنى الواسع لتعبير النظم السياسية فيعني دراسة مختلف انظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة بما يسود فيها من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية وليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، فهي تمتد لتشمل دراسة العوامل الأيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من العوامل التي تؤثر في النظام السياسي لأي بلد ما، وهو يتفق مع التُجاه الموضوعي أو الاجتماعي في القاعدة القانونية التي ترى أن القانون وليد الجماعة وثمرة تطورها فيتأثر بمختلف العوامل.[7]

قد أصبح واجباً لكلِّ مهتم بدراسة سلوك الموارد البشرية الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وخصوصاً في مسألة الحكم والقرارات أن يتساءل: لماذا تجتهد المجتمعات بدراسة كافة القوانين الوضعية وتعمل على تطبيقها وهي لم تحميهم من فساد الحكومات وغايات العولمة وأهداف السياسات الخارجية؟ ولماذا لا يطبقوها ويقيموا أحكامها بالعدل والمساواة على الجميع وعلى أنفسهم أولاً ؟ في الوقت الذي ينسون أو يهملون تطابقها مع شريعة العدل المطلق وحكم السماء المفروض والواجب رغم جودة التشريع الإسلامي والتنظيم القائم عليها، لأجل تحقيق رفاهيتهم في العيش بكلّ تفاصيلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية؟ سيّما وأن كلِّ الموارد والثروات المادية والبشرية هي هبة الله شئنا أم أبينا؟ اليس ذلك من الانحراف الفكري والفساد وهو الأخطر في تداعياته؟ اليس تلك قضية أو مشكلة حكمنا بها على انفسنا وظلمنا بها مجتمعاتنا، سواء على مستوى الدول المتقدمة منها أو الساعية إلى التغيير؟ اليس من العلم والحكمة أن نبحث عن مصدر ومعايير ومؤشرات الحكمة والقدرة والقوة التي نستعملها؟ اليس من الواجب أن نتعرف على ملكية ووزن هذه الميزة والاستراتيجية الكبرى؟ ومن يمنحنا إياها؟ إن لم نسال ونبحث، إذاً متى ندرك أن قراراتنا لمْ تكن سليمة وذا جدوى أو غير حكيمة؟.

2- توظيف القرارات الحكيمة فن الاستقرار وإعادة التوازن

سبقت الدول المتقدمة الدول النامية في المجالات المادية جميعها، وذلك من خلال قدرتها وممارستها لأبرز النشاطات البشرية وأكثرها رقياً ألا وهو فن اتخاذ القرارات، كما أن سرعة ونوع وكم القرارات ينعكس على واقع المجتمع الذي يطبق تلك القرارات بالجودة نفسها، ويدل على درجة الوعي والرقي البشري وإن كان نسبياً، ولا تقل أهمية صنع القرارات عن عملية تنفيذه؛ بل أنها أكثر خطورة وصعوبة، وتحتاج إلى اهتمام ودراسة شاملة ودقيقة تتنبأ بالمستقبل وتستفيد من تجارب الماضي، فبعض القرارات لها دور المعجل في العملية الاستثمارية أو دور المضاعف الذي يحققه الانفاق من الدخل، ومن هنا يمكننا القول: إن اعداد المجتمع أو تغييره يعتمد بالدرجة الاساس على المستوى العقلي والدافع المعنوي والعقائدي والفلسفي لصنّاع القرارات ودرجة تطبيق معايير الحوكمة الذكية قبل اصدار القرار، فقد تكلّف صناعة قرار فاشل أكثر من تكلفة صناعة سلعة من دون جودة أو جدوى، وفي الوقت نفسه إن تصحيح واعادة بناء نتائج لقرار خاطئ تكون أكثر بكثير من تكلفة عملية صنع القرار أو استعادة بناءه من جديد، وعليه فأن حاجة المورد البشري للتغيير وتحقيق الرفاهية والجدوى الاقتصادية تكون موجزة في فلسفة صناعة تلك القرارات وسبل الارتقاء بها من عوامل عقلية وقلبية ونفسية وأخلاقية ركّز عليها التشريع الإسلامي في مقومات وتقويم نجاح التجارب الدولية للأقوام والمجتمعات التي نجحت في الاختبار (الذي وجدت المجتمعات من أجله وخُلِقتْ)، وكيفية إعداد قيادة مركزية حكيمة رائدة ونادرة تهتم بجودة ومعايير هذه الصناعة الاستراتيجية.[8]

وقد ذكر (رونالد هاينز) إن البشر لا يتخذون قرارات عقلانية دائماً في كلِّ شؤون حياتهم؛ لأنهم لا يدخلون في التحليلات الفكرية الدقيقة والمعقدة في كلِّ موقف أو تفضيل من بين بدائل يواجهونها، فالواقعية تدفعهم الاعتماد في ذلك إلى قواعد اجتماعية بسيطة لتنظيم وتوجيه القرارات والتصرفات السلوكية، ويرى (جوزيف ستكلتز) مؤلف كتاب العولمة ومساوئها: إن القرارات غالباً ما تتخذ لأسباب أيديولوجية أو سياسية، وعندما ضربت الازمات وصِفَ الصندوق وصفات وحلول لم تكن قياسية، فقد كانت هنالك وصفة واحدة وتتجاهل الآراء البديلة، ولهذا اتُخذِت عدة اجراءات غير صائبة تصاغ بما ينسجم ومصالح أو قناعات الموجودين في السلطة.[9]

إذن ما هو القرار وكيف يُصنع وكيف يتم اتخاذه؟ والقرار بالمكان يعني الاستقرار (ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ) (13) سورة المؤمنون، فالقرار بهذا المعنى يبين اختيار وتفضيل فرصة أو خيار على فرصة أو خيار بديل آخر، وتتخذ عملية القرار مراحل مهمة أبرزها مرحلة العصف الذهني، حيث يتم فيه طرح افكار ومقترحات قد تكون عامة من دون مناقشتها، وبعد معرفة نقاط القوة والضعف يبدأ المختصون بالتوصل إلى القرار الأنسب، ومن العوامل المؤثرة في صياغة واتخاذ القرارات هي: القيم والمعتقدات الدينية، والمؤثرات الشخصية، والعوامل النفسية، والميول والطموحات.[10]

إن عقلانية صنع القرار من أبرز أركان الحوكمة لأي عملية سياسية وهو القاسم المشترك وأن كان ارتباطها بالقيادة وثيقاً حيث يقع على عاتقها العبء الأكبر لصياغة الاستراتيجيات واختيار البدائل المتاحة.[11] فالقرار ينبغي أن يكون على وفق قواعد ومعايير الحوكمة والحكمة، وصناعة القرار والكلمة من أبرز الصناعات التي تتميز بها المجتمعات وهي مفتاح للعلاقات والمفاوضات واحداث التغيير والتأثير في الآخرين والتي كلفت الموازنات والسياسات المالية كثير من الهدر في النفقات أو الخسارة في الايرادات أو العكس تماماً، وهي فن ومهمة عقلانية ورشيدة لا يمكن التفريط بها كونها ميزة لبعض الشعوب أو المجتمعات وخاصة التي تمتلك إرثاً حضارياً وتاريخاً ثقافياً.

وقد بيّن الله خطورة الكلمة والقرار وتأثيراتها المضاعفة والمعجلة للنفقات والتكاليف وتغيير أهداف ورسم الموازنة العامة للدولة: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ)(24) (تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) (25) (وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ) (26) سورة ابراهيم عليه يجب أن نُحَسِنْ تركيب وصناعة قراراتنا (وإن كانت القرارات كلمة واحدة) بجودة عالية، وإن كلّفنا ذلك وقت وجهد، فالتكاليف أهون وأقل ضرراً من نتائج مستقبلية تكون تكاليفها عالية، ولا بد أن يكون صنع واتخاذ القرارات بحكمة وعقلانية بالغة وأن توضع في الزمان والمكان المناسب والملائم، وفي كلّ الاحوال لأن القرارات ستتحول إلى عمل ([12]). (Action)

3- الحركة والتغيير والاخلاق غاية الحكم المؤسسي الرشيد

أعدّ (ماكس فيبر) أن الدين عنصراً ثقافياً وجزء مهم من البناء العلوي للمجتمع وتابعاً للبناء الأساسي المتألف من علاقات قوى الانتاج في المجتمع، ووضّح (فيبر) من خلال عقد المقارنات بين معتقدات وقيم البروتستانت والكاثوليك والنزاعات التطهيرية لدى الطائفتين ليرى أن للمعتقدات أثر قوي ودافع إلى نشوء أخلاق وقيم أدت إلى نشأت الرأسمالية في الغرب، وهو يعتقد بأن فهم أي تُجاه سوف يحتاج إلى إدراك ومعرفة وتصور الفاعل للوجود بأكمله، إذ يريد (فيبر) من دراساته الدينية أمرين مهمين وهما إن سلوك الافراد وفي مختلف المجتمعات لا بد من فهمه في إطار تصورهم للوجود بنحوٍ عام، والمعتقدات الدينية أحد هذه التصورات للعالم والمؤثرة في سلوكهم الاقتصادي، والثاني إن التصورات الدينية هي أحد مكونات أو محددات السلوك الاقتصادي وهي من أسباب تغيير هذا السلوك، وقد أكتفى (فيبر) بدراسة الاخلاقيات الاقتصادية للدين أي القيم الاقتصادية، وركّز على الديانات الكبرى في العالم: (الكونفوشيوسية، والبوذية، والهندية، واليهودية، والمسيحية، والاسلام) ليستخلص الاخلاقيات الاقتصادية المستمدة من الفكر الديني.

وفي الفكر الإسلامي بين (ابو بكر بن باجة) إن المحرك لفعل الإنسان هو: (رأي وفكر واعتقاد)، أما محرك الفعل البهيمي (انفعال وتوتر وارتباك)، ويكمن الفرق بين السلوك والفعل، إن السلوك يتضمن الحركات ولا يتضمن الأفكار، وهكذا فإن كلّ فعل سلوك وليس كلّ سلوك فعل، وما ذهبت اليه مدرسة فرانكفورت النقدية في علم الاجتماع هو تركيزها على الجانب الاجتماعي العملي من السلوك.[13]

وقد بين الرسول الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم): (إنما بُعِثتُ لأُتَمِمْ مَكارمْ الأخلاق)، أي أن الدين الإسلامي هو قضية أخلاقية وإنسانية وسلوكية وقلبية ضد أي نوع من انواع الفساد ويقع في جانب الاصلاح والحوكمة والقيادة السليمة وفي كلِّ المجالات والتعاملات والمجتمعات والاديان والعالم من دون استثناء، رحمة للعالمين جميعاً بلا منازع واستثناء، وإن منهاجيته تتميز بالتواصل والامتداد وتمتلك كل مقومات الاستدامة والقيادة للمجتمعات كافة ومنها مجتمعنا اليوم، ويرى (بارسونز) أن أي نظام من الانظمة الاجتماعية يطمح إلى البقاء أو الاستدامة لا بد أن يهتم بعدة متطلبات اساسية وهي: التوافق (Adaptation) والحاجة إلى بلوغ الهدف (Goal –attainment) والحاجة إلى التكامل (Integration) والحاجة إلى الكمون (Latency).[14]

إن الدولة نوع من التنظيم السياسي تنشأ عندما يلح الضمير الجماعي على جماعة الافراد بحكم استقرارهم المستمر في اقليم محدد، فيفرز ظاهرة السلطة العامة التي تمتلك سلطة الأمر والنهي وولاية وضع القانون وتحديد السلوك الاجتماعي، ويرى البعض أن فكرة الدولة فكرة إسلامية جاءت من التشريع الإسلامي مستمدة قواعده من القرآن والسنة والادلة التابعة لهما وأن كانت الدولة قد وردت بألفاظ مثل القرية والمدينة أو البلد لصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، إلا أن القواعد والسلوك والحاكم والمحكوم هما واحد لدى الفرد أو المجتمع.[15]

ثالثاً: الحكم المؤسسي المستدام ومؤشرات الاستدلال

بعد انتهاء مرحلة الاشتراكية وأفول نجمها وبروز دور الرأسمالية التي بدأت هي الأخرى تتعرض للأزمات بين الحين والآخر كما تعرضت لردود أفعال كثيرة من الدول المختلفة تُجاه منهاجيتها وتوجهاتها وغاياتها ممّا أدى إلى تنافس سياسي واقتصادي واجتماعي، فأمريكا حاولت أن تفرض سياساتها المالية والاقتصادية على الدول المختلفة معها في المصالح، إلى حدِّ فرض العقوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية، من طريق رفع الرسوم الكمركية أو بتخفيض أسعار النفط أو رفعها بمعدلات معينة على سبيل المثال.

إذن لا بد للمجتمع البشري أو الباحثين أن يتساءلوا عن مستقبل ونتاجات ومحصلة تلك السيطرة والحكم ولمن ستكون في المستقبل؟ وأي قوة ستكون رد فعل لهذه القطبية الأحادية؟ ومتى تنتهي وكيف؟ وما هي الميزة التنافسية الدولية التي لا بد من توافرها للبلد أو المجتمع؛ لكي يستعين ويعتمد عليها كي تحقق التوافق وتحافظ على ديمومة أو استدامة حقوقها في وضع السياسات الخاصة بها؟ فالشعوب تتصارع وتتنافس كلاً بحسب فلسفتها وثقافتها، وهنالك شعوب تُهلك وتُباد في الارض بسبب سياسات فردية وشخصية لحزب محدد واحد تابع للحاكم، ممّا يعرض البلاد إلى الحروب والدمار والفساد، لذا لا يمكن لأي محصلة قوى أن تأتي كرد فعل من دون قوة وحكمة بالغة وبعمل سياسي واقتصادي ومنهجي نوعي، غير شريعة ومنهجية أحكم الحاكمين والخبير الحكيم، وذلك بإدارة الصراعات والنزاعات ومحاسبة الأداء والمسؤولية والحكم الصالح والمشاركة التي أوقفتها أو عطلتها البشرية لعقود أو قرون من الزمن.

تتميز السلطة السياسية عن الجماعات الاخرى كالقبائل الرحّل التي تفتقد إلى وجود الدولة، وهي تعني حكم الناس عن طريق خلق النظام والقانون بصفة مستمرة، وجاءت كلمة سلطة في القرآن الكريم بصيغة المصدر (سلطان) للدلالة على معاني الحجة والبينة، قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ ۙ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ ۚ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۖ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (56) سورة غافر، (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا ۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ) (33) سورة الرحمن، وقد بين الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) أهمية السلطة الحقيقية السائرة في طريق الحكمة والحوكمة في قوله: (لا يحل لثلاثة أن يكونوا بفلاة من الارض إلا أمروا عليهم أحدهم)، وقال: (صلى الله عليه وأله وسلم): (من مات وليس له إمام ماتَ ميتَة جاهلية).[16]

وتُرجعْ النظريات الثيوقراطية كلها مصدر السلطة إلى الله، فهو الذي يختار الحاكم الذي يقوم بممارستها، وأن طاعته ورضاه تكون طاعة ورضا إلى الله والعكس صحيح، لأنه يمثل الإرادة الإلهية خليفة الله في الارض، لأن الدولة من غير الحاكم المنصّب من الله، ستكون سيادتها ناقصة بحكم اتباعها الأهواء والاجتهادات التي لا يمكن الفكاك من سلطتها المنحرفة وغير الحكيمة والتي تؤمن بمصالحها الخاصة على وجه الاولوية ومجال الأسبقية.[17] وسنرى في المطلب الآتي التجارب الواقعة في الدول السابقة من خلال البداية بالإنذار والبيان من خلال المصلح والمرشد الحكيم والموجّه الاصلح، قبل إنزال النتائج الرادعة والعقوبات المفروضة لمعالجة الفساد أو الانحراف في الرؤية أو غيرها وذلك في المبحث التالي، لأن الله قد بيّن أن الاكثرية من البشر كارهون للحق ولا يقبلون إلا بحكم الجاهلية، وفيما يلي سنتطلع إلى الفقرات ذات العلاقة بالمطلب وكلاتي:

1- رؤية الحكم المطلق

إذا كانت الفلسفات والنظريات جميعها لمْ تصل بالمجتمع للغاية المطلوبة بل تحولت المنافسة إلى صراعات ونزاعات لمصالح شخصية، وإذا كانت مؤشرات الحوكمة لمْ تقف عند معايير أو مقاييس محددة بالاتفاق أو الأعراف والدساتير والقوانين الشاملة بل نراها متغيرة ومختلفة من دولة او فلسفة أو مؤسسة إلى اخرى، فمتى تكون الحكمة بالغة وتامة؟ فالحوكمة والحاكمية هي مسألة ومشكلة مرتبطة أساساً بالمورد البشري والفساد الذي انتجه، وقد انعكست فلسفة القران الكريم في هذا المجال بالتأكيد على أهمية الحكمة ومصدرها ونتائجها التطبيقية على أي مجتمع يحصل عليها أولاً ويطبقها ثانياً ومن يدرك ويمتلك تلك الميزة والقدرة على استيعابها وتطبيقها يكون قد وصل وتمسّك بالأساس الصحيح والسليم والهدف المطلوب وإن طال الزمن في تمسكه بمبادئها.

2- الحكمة أساس تكوين المجتمعات العادلة

توضّح وصية للإمام علي (عليه السلام) على أهمية الحكم الصالح وضرورة التأكيد على تطبيقه، ومخاطبة وتذكير ومساءلة المسؤولين والحكام المؤتمنين على حكم الموارد البشرية ومواردهم المالية بانتقاء المسؤولين وتعيينهم على وفق مؤشرات حوكمة نوعية عالية في مستويات من الاخلاق والإرادة في السيطرة على النفس والفساد ومقاومة المغريات التي يتعرض لها المسؤولين: "اختر للحكم من بين الناس أفضل رعيتك ممن لا تضيق به الامور، ولا يتمادى في الزلة، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه، وأوقفهم في الشبهات، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، أصبرهم على تكشّف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحكم، ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء".[18]

وهنا نرى أن الأمام علي (عليه السلام) قد ركّز على مفهوم الحكم والحوكمة بإعطاء معايير واضحة ومؤشرات دقيقة عقلية وقلبية ونفسية متعددة ومتكاملة لنجاح الحكم وصفها والصقها بالإداري والقائد والمسؤول عن الحكم بشخصه وذاته كصانع قرارات سواء كانت مالية أو ادارية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية؛ لأنها جميعاً تنطوي على تكلفة اجتماعية وبشرية ومالية أولاً وأخيراً، وقد وضّح القران الكريم كل المؤشرات والاساليب والغايات التي على الإنسان أن يلتزم بها عند التطبيق العملي لكي يحدد مساره السليم وطريقته المثلى في كلِّ زمان ومكان.

وسنحاول فيما يأتي عرض الموضوع بطريقة واسلوب يلزمنا أن نبيّنه في فقرات ونقاط تفصيلية لا بد من فهمها وادراكها مع تلك المؤشرات فنجاح الحكم المؤسسي الرشيد في الحاضر والمستقبل موضّح كما في ادناه ليس كمؤشرات استعراضية كما هو حاصل في مؤشرات الحوكمة الدولية للبنك الدولي، بل نجدها كمعايير وثوابت علاجية وتقويمية في صناعة ومحاسبة المسؤولية المتعلقة برأس المال البشري ومن يمتلك الميزات فيها والقدرة على ادارة الحكم الرشيد بأقل التكاليف وأبرز الاهداف الاستراتيجية المتحققة:

أ- مصدر الحكمة والحوكمة

إن العقل والحكمة مصدران مهمان لكلِّ عمل منهجي سياسي واقتصادي منظم ، وبهما تقاس وتحكم على النتائج وجدواها وجودتها، فهل الحكمة أمر مكتسب؟ أو أنها مسألة تتحقق كهبة أو منحة تؤتى بشروط واضع وصانع الحكمة ومصدرها؟ وقد بين دستور السماء إن الحكمة عملية واسلوب عقلي وفكري مصدرها صانع الانسان وخالقه أولاً وبأشاءة وإرادة الإنسان ثانياً وفي أدناه الآيات التي توضح ذلك:

بسم الله الرحمن الرحيم

(يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (269) سورة البقرة، (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) (12) لقمان، (يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ۖ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا) (12) سورة مريم.

ب- ملكية الموارد الطبيعية وحكم التصرف بالمال العام

إن الله خلق للإنسان كل ما يسد حاجاته المتزايدة من موارد ومكاسب ضرورية وكمالية، ومع ذلك فهنالك من النعم الكثير التي لم يظهرها الله تعالى الا عندما يكون الإنسان بقدر هذه النعم: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (49) سورة القمر، وأن كان هذا على مستوى الأمور والحاجات المادية، فان عطاء الله وهبته للحكمة والعقل والتفكير هي النعم الباطنة، وهي أساس الرفاهية والتغيير والوصول إلى الاستقرار والأمان الاقتصادي والسياسي وغياب العنف والارهاب وهي الاعلى والأبرز لرفاهية الموارد البشرية.

وفي أدناه النصوص القرآنية التي تحدد ملكية السماء لهذه الموارد، وأن ادارتها وقيادتها وحيازتها لا بد أن تكون على وفق الشريعة التي نصّبت الخليفة على الارض، وعلى أساس الاعتراض على تلك الخلافة وقد بدأ الصراع والنزاع والاجتهاد بالرأي، من أجل السلطة والحكم والسيطرة على القرار، مما سبّبَ هلاك الامم السابقة البعيدة والقريبة في أمدها، وكذلك في الأمم الحاضرة والقادمة من دون استثناء لأن الحكم عنده تعالى واحد وعادل، (.... فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا) (43) سورة فاطر، وإن اختلفت الاساليب والادوات، وبما أن الامكانات البشرية ليس لها من الحكمة والعقل المتكامل حتى في احصاء هذه الموارد (وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ)(18) سورة النحل، فكيف أن نتصور الأمر والنتائج من أدارتها واختيار القرار من البدائل الكثيرة في استغلالها، وبموجب الآيات أدناه لا يمكن أن يسخّر الله لنا هذه الموارد بعشوائية واعتباطية فقد عدّها واحصاها احصاءً في قائد وخليفة الله في كل زمان ومكان (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ) (12) سورة يس، (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا) (29) سورة النبأ.

(أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (107) سورة البقرة، (وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (14) سورة النحل، (وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) (6) سورة هود

ت- الأمانة والنصح توجيه وارشاد في الحكم الرشيد

اشترط القران الكريم مؤشر الأداء السليم والقائد الناصح الأمين لتولي المسؤولية واستدامة المحافظة عليها، والقران الكريم يذكّرنا بأهمية تقديم النصح والاصلاح كونها جزء من حفظ الامانة في مجالات الفكر والحقوق المادية وغير المادية وفي وضع السياسات المالية والقرارات السياسية، وإنّ الدين عند الله وشريعتهِ النصيحة وما بعث الله رسولاً أو نبي إلا من أجل تقديم النصيحة بالحكمة والموعظة التي تتصف بالحسنى كما تبيّنه النصوص التالية :

(قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ) (67)، (أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ) (68) سورة الاعراف، (وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ) (54)، (قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ) (55) سورة يوسف.

فالصدق والأمانة والنصح من الشروط الأساسية لحفظ التوازنات والامانة والعقد الاجتماعي وتحقيقه وصناعة القرارات التي تؤدي إلى حكم مؤسسي واداري ناجح لإدارة النفقات والايرادات التي اودعها وسخّرها الله للمجتمعات ليؤدوا واجبه واوامره ويتجنبوا نواهيه لأنه بلاء وامتحان واختبار تنتهي مدته يوماً ما لما فيه مصلحة وازدهار لمجتمعاتهم.

ومن خطبة لأمير المؤمنين علي (عليه السلام) قد برزَ بها صفات المورد البشري والقادة (الايجابية ونقيضها) على حدٍ سواء: (خَرَجَ مِن صِفَةِ العَمى ومشاركةِ أهل الهوى، وصَارَ من مفاتيح أبواب الهُدى ومغاليق أبوابَ الردى، قد أبصر طريقهُ، وسَلكَ سَبيله، وعرفَ مَنارهُ، وقطعَ قِمارَهُ (بحار المهالك)، استمسَكَ من العرى بأوثقها ومن الحِبال بأمتَنِها، فهو على اليقين على مَثل ضوء الشّمس، ... كشّاف عَشَاواتْ ومفتاحُ مُبهمَات، ودفّاع معضلات، يقول فيُفْهِمُ ويسكتُ فيسلَمُ ... قد الزَمَ نفسهُ العدل، فكان اول عدله نفى الهوى عن

نفسه، يصف الحق ويعمل به، لا يدع للخير غاية إلا امّها ولا مظنّة إلا قصَدَهَا، قد امكَنَ الكتاب من زمامِهِ فهو قائده وإمامه، يحلّ حيث حلّ ثقلهُ وينزل حيث كان منزله.

كما يصف الطرف النقيض: (وآخر قد تَسَمّى عَالِماً وليسَ بهِ، فاقتبَسَ جهَائِل مِن جهّالٍ، وأضاليلَ من ضُلّالٍ... قد حَمَلَ الكتاب على آرائهِ وعَطفَ الحقّ عَلى أهوائهِ، يُؤْمِنُ من العَظائم ويُهَوّنُ كبيرَ الجرائم، يقول أقِفُ عند الشُبُهَات وفيها وَقَعَ، وأعْتَزِلُ البدعَ وبينها أضطجَعَ، فالصُورَةُ صُورةُ إنسانٍ والقلبُ قلبُ حيوان، لا يَعْرِفُ باب الْهُدَى فيَتّبِعَهُ ولا بابَ العَمَى فيَصُدَّ عَنْهُ، فذلك ميّتُ الاحياء فأين تَذْهَبون وانّى تؤفكونْ، والأعلامُ قائمة والآيات واضِحَةٌ والمنارُ منصوبَةٌ فأين يُتَاهُ بكُم؟ بل كيف تعمهون وبينكم عترة نَبيّكُمْ وهُمْ أزمّةُ الحقّ وأعلامُ الدّين وألسِنَةُ الصّدْق، فأنزلُوهُم بأحَسَنْ مَنَازِلِ القُرْآن وَرِدُوهُم وُرُودَ الْهِيمِ العِطاش، خُذُوهَا عن خاتَمِ النبيين (صلى الله عليه وآله وسلم): إنّهُ يَمُوتُ مَنْ ماتَ منّا وليْسَ بميّت، ويبلى مَن بلِيَ مِنّا وَليسَ ببالٍ فلا تقولوا بما لا تعرفون، فإنّ أكثرَ الْحقّ فيما تُنْكِرُون، واعْذُرُوا مَنْ لا حُجّةَ لكُمْ عَليهِ ...)[19]

ث- الدعوة للوحدة وتجنب التعددية والتفرقة

بيّن الله تعالى ضرورة المشاركة والتمسك بحزبه وشريعته العادلة، التي لمْ تنطلق من الغايات الضيقة والمجالات العاجلة، والمصالح الخاصة والاجتهادات المنفردة والمؤقتة، على حساب الاهداف والغايات العظيمة فدعا إلى التمسك بقادة وأولياء حزبه المتمسكين بدستور شريعته وعدالته وأحكام كتابه، حيث أمر بالتوحيد وعدم التفرقة التي تسبب الهشاشة للدولة والمجتمع، إذ قال تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (103) سورة آل عمران، (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (159) سورة الأنعام.

فالوحدة حسب منهاج الله قوة وحصن من التفرقة والهشاشة، وكلنا نعرف خطر التفرقة وأن الذئب والعدو يأكل من الغنم القاصية وينهب خيراته وموارده المالية، ويفسد سياساته وقراراته الاقتصادية.

ومن كلام له (عليه السلام) في النهي عن التفرقة: (... - وَمَالِيَ لَا أَعْجَبُ- مِنْ خَطَإِ هذهِ الفِرَقِ عَلى اخْتِلافِ حُجَجِها في دِينِها، لَا يَقْتَصّونَ أَثَرَ نَبيٍّ، وَلَا يَقْتَدُونَ بعَمَلِ وَصِيٍّ، ولا يؤمنونَ بغَيبٍ وَلا يَعِفّونَ عَنْ عَيْبٍ، يَعْمَلونَ في الشُّبُهَاتِ ويَسيرونَ في الشّهَواتِ المعروف عِنْدَهُمْ ما عَرَفُوا والمُنْكَرُ عندهم ما أنْكَرُوا، مَفْزَعُهُمْ في المُعْضِلاتِ إلى أنْفُسِهِمْ، وتعويلهم في المبهمات على آرائِهِمْ، كأنَّ كُلَّ امْرِيءٍ منهم إمَامُ نَفْسِهِ قَدْ أخَذَ منها فيما يَرى بعُرًى ثِقاتٍ وأسْبَابٍ مُحْكَمَاتٍ).[20] وهو أفصح ما قيل في تحليل أتباع الإنسان واجتهاده بالخوض في أساسيات منهج الحياة وإيكالها إلى نفسه الأمارة بالخطأ والسوء وما نحن بمستغربين عن نتائجها في واقعنا اليوم وما ستؤول إليه الأيام القادمة.

ج- الدعوة المستدامة وضرورة الاستجابة

تعد الاستجابة لأمر الله من النقاط الاستراتيجية والمهمة التي تبين التكامل بين أطروحة وحكم السماء مع اطروحة وحكم الارض المتكاملة، فلكلٍّ منهما دور ينعكس في النتائج، من أجل تحقيق الاهداف والتوازنات، وقد كانت الدعوة من خلال الاستجابة والطاعة لأمر ولي الله في الارض، الذي يبعثه الله في كل زمان ومكان والتي شكّلت الحبل المتين غير المنقطع، وتكون المسائلة ومحاسبة المسؤولية مبنية على هذا الحُكْم والنص القانوني وواضحة في النصوص التالية منها:

(يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ۖ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) (71) (وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا) (72) سورة الاسراء، (وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (32) سورة الاحقاف، (وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ) (181) سورة الاعراف، فالرشد والاصلاح واضح في الاستجابة لذلك الامر، ولا بد للإنسان أن يَحْسُن الصناعة والاختيار في قراراته لذلك الداعي والامام الذي سيدعونا الله به، وستكون محاسبتنا به اذا هدانا إلى الحق بالدليل والمنهجية الحقة والصراط المستقيم، وكما سنوضح أكثر في المؤشرات القادمة أكثر.

ح- قوة الايمان

يعد التفكير والعمل من الصفات الإنسانية الراقية التي طورت الشعوب ولو على المستويات المادية، ولا يمكن للتفكير أن يحصل أو يحوز على الأهمية البالغة من دون دافع وتحفيز ايماني، فالإيمان يدفع بالمجتمعات إلى التفكير والتخطيط والمتابعة والعمل من أجل تحقيق الاهداف والغايات، وفي ادناه من النصوص أو الآيات التي تعطي للأيمان والعمل التقييم العالي في الوقت والزمان المناسب والمطلوب كعنصر من العناصر البشرية المهمة، وكما موضّح في الآيات والنصوص أدناه:

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ

هُمُ الْفَاسِقُونَ) (55) سورة النور، (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) (96) سورة الاعراف، (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (65) سورة النساء.

خ- الأمن والاستقرار والجزاء

إن الامن والاستقرار من الامور والقضايا التي شغلت تفكير القيادات والشعوب في العالم، وعلى الرغم من تزايد الاسلحة والتصنيع العسكري وزيادة نفقاته الى حدود وأرقام مالية خيالية، لم يحصل الاستقرار والامن، ولا بد من الدفع بتجاه تعديل وتوجيه السياسات والسلوكيات التي تخل بنظام وتعليمات المجتمع وشروط الامن والاستقرار، فمعرفة العقوبة والجزاء لأحكام الشريعة يعد من العوامل والعناصر الرئيسة للتفكير السليم والرشيد، وفي أدناه ما يبيّنه القرآن الكريم بالتفصيل ضمن شروط الامان :

(الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ) (82) سورة الانعام، (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ) (51) سورة الدخان، (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا) (4) سورة الفتح، (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (48) سورة الانعام.

د- الفساد وهدر الموارد والحقوق البشرية

تدعوا الشرائع السماوية والقران الحكيم إلى محاربة ومقاومة الفساد والأعمال المنحرفة بكلّ اشكاله ومسمياته من الخداع والتجاوز والكذب والغش والمحسوبية والحزبية وعدم الاصلاح وبخس حقوق الإنسان معنوية كانت أو مادية وما نجده في القران الكريم الكثير من المواد والنصوص القانونية لحرمة ذلك وكما في الآيات الآتية:

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ) (11) (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ) (12) سورة البقرة، (وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ) (27) سورة الشورى (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) (83) سورة القصص.

ونرى أن الفاسدين غالباً ما يتمادَون في فسادِهِم وهم لا يشعرون بالخسارة العامة والخاصة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، فمن أحسَنَ أحسَنَ لنفسهِ ومن أساء فعليها، وأن الله يمسك وينزل الاشياء بقدر كي لا يزداد الفاسدون ظلماً ويتمادوا في غيهم يعمهون.

ذ- الشريعة والقران الكريم سيادة قانون وحكم مؤسسي رشيد

لم يخلق الله المجتمعات السابقة والحالية من دون أن يضع لهم ويصف لهم شريعة ومنهاج حتمي التنفيذ والتطبيق، وليقلل النزاعات والصراعات والخلافات في الرأي والأجتهاد في الاعمال وحفظ المصالح الخاصة والعامة، وفي أدناه من التصريحات والدلائل لاتباع ذلك المنهج والشريعة المحكمة في ادارة الحكم والتي لم تفرط في شيء.

(الر ۚ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ) (1) سورة هود، (إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا) (9) سورة الاسراء، (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا) (89) سورة الاسراء.

وتبين الآيات ان القانون والفصول التشريعية جاهزة ولا تحتاج الى تعديل وتبديل:

(شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ۖ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ) (13) سورة الشورى، (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (18) سورة الجاثية، (وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا) (16) سورة الجن.

وقد ذكر الامام علي (عليه السلام) في إحدى خطبه على ذمّ اختلاف العلماء في الفتيا والرأي بالاجتهاد: (ترد على أحدهم القضية في حكم من الاحكام فيحكم فيها برأيه ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلافه، ثمّ يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم فيصوّب آرائهم جميعاً، والههم واحد وكتابهم واحد، أفأمَرَهُمُ الله تعالى بالإختِلاف فأطاعُوه امْ نَهَاهُمْ عَنْهُ فعَصوه؟ أم انزلَ الله ديناً ناقِصاً فاسْتَعَانَ بهِمْ على إتمامِه ؟ امْ كانوا شركائه؟، فلهم ان يقولوا وعليه أن يرضى؟ ام أنزل الله سبحانه ديناً تاماً فقصّر الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) عن تبليغه وأدائه؟ والله سبحانه وتعالى يقول: (... مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ...) (38) سورة الأنعام، وفيه تبيانُ كل شيء، وذكر أن الكتاب يُصدّق بعضهُ بعضاً وانّه لا اختلاف فيه، فقال الله سبحانه: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) (82) سورة النساء، وان القران ظاهره أنيق وباطنه عميق لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائِبَهُ ولا تُكْشَفُ الظلمات الا به.([21])

ر- المساءلة والمحاسبة والشفافية

إن الله في حكمه وشريعته يأمر ويوصي بالمحاسبة والمساءلة لكل تصرف أو عمل أو تفكير، وقد بيّن الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) أن كل منّا راع وكل منّا مسؤول عن رعيته ودون استثناء، ومهما كان حجم المسؤولية عامة أم خاصة تتطلب من الجميع المشاركة والتفاعل.

وفي مجال المحاسبة والمسائلة بيّنت الآيات المؤشرات المهمة في نجاح الحكم المؤسسي المبني على افضل جودة في التشريعات، وهذا ما يدل على العمق والامتداد النظري والفلسفي النظري والفلسفي للشريعة الإسلامية وأهميتها في بناء الحكم والتأسيس لدولة الحق والقانون والشريعة البعيدة عن الاجتهادات الشخصية قصيرة المصالح محدودة النتائج، اذ كانت في دقتها متناهية بأن نحاسب المسؤولين الحساب الشديد قبل وقوع الفساد لا بعده: (وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ) (24) (مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ) (25) سورة الصافات، (وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا) (8) سورة الطلاق.

وفي مؤشر الشفافية: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۙ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ) (159) سورة البقرة، لان البينات والهدى من العلوم التي تنفع الناس والموارد البشرية جميعاً ومن دون استثناء وتحميهم من الانحراف والضلال وهي معرفة الحق واتباعه وليتم التمييز بينهم وبين من يدّعون الحق وهم يأكلون أموال الناس بالباطل كهدف رئيسي لتغذية مصالحهم الخاصة، كما بيّنت الكثير من الآيات والقصص والخطب وركزت على أهمية المحاسبة الذاتية والادراك ومحاسبة النفس كميدان أول قبل محاسبة الغير.

(عباد الله زنوا أنفسكم من قبل أن تُوزنوا وحاسبوها من قبل ان تُحَاسبوا وتنَفسوا قبل ضيق الخناق، وانقادوا قبل عُنْفِ السّياق، واعلموا أنّهُ من لمْ يُعَنْ على نفسهِ حتى يكونَ لهُ منها واعِظ وَزاجِر، لمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ غيرها زاجِرٌ ولا واعظٌ) [22]وهذا ما أكدت علية كثير من التجارب الدولية ومنها ماليزيا بالتوعية على مخاطر الفساد ومعالجته بالذات قبل انتشاره وتوسعه وزيادة تكلفة مواجهته مستعينة بدور الاخلاق وتطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية في العمل الوظيفي الحالي في الحفاظ على مبادئ الانسان وحفظ موارده وموارد المجتمع وهو قمة الفكر في محاسبة المسؤولية بالمعالجة الذاتية، والفقرة الآتية توضح ذلك بتفصيل أكثر.

ز- النفس البشرية واتباع الهوى

حذرنا الله من عداوة النفس واتباع هواها، ذلك العدو المستتر بداخل الانسان، وهو من اخطر واقوى اعداء الانسان، لا يستند إلا على الهوى واتباع الشهوات والامر بالسوء، وهي أبعد ما تكون عن مؤشرات الحكم الرشيد والعقلانية التي اعتمدتها الدول العظمى والقادة في ادارتها لحكم العالم، وتوضح الارشادات والتوجيهات التالية لأنبياء الله والبشرية جميعاً اهمية التوصية بالحكم العادل وطريقته، ونتائج التطبيق الصحيح لمؤشراته وضرورة تجنب الاجتهاد والاعتماد والتوكل على النفس الامارة بالسوء:

(يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) (26) سورة ص.

(أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (23) سورة الجاثية، (بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ) (29) سورة الروم.

س- العمل ومؤشر الأداء الصالح

لا يمكن أن يتغير موقف أو وضع في أي مجتمع من دون العمل، فالعمل الحكيم والرشيد يؤدي إلى التغيير المطلوب بأقل جهد وتكلفة بعكس العمل الفاسد، فانه سيخلف تكلفة ومردود معاكس في المجتمع، حتّى ان الله قد اقسمْ لأجل بيان اهمية العمل ودوره في تحديد معيار الربح وتجنب الخسارة الحقيقية بالعمل الموجّه بالأهداف:

(وَالْعَصْرِ) (1) (إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ) (2) (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (3) سورة العصر، (مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ) (46) سورة فصلت.

ولابد للعمل أن يكون ضمن القواعد والأحكام الصالحة لكي تكون نتائجه سليمة وصالحة ايضاً.

ش- استبدال الغاية بالوسيلة وثقافة الفصل بين الحياة الأولى والثانية

لا يمكن للموارد البشرية أن تعيش الرفاهية من دون أن تعلم الغاية من خلقها والسبب في وجودها واستقرارها على الأرض، وكما لا بد أن ندرك حقيقة النفس التي الهمها الله الفجور والتقوى معاً وكيفية الفصل بينهما، ومن لم يعلم هذه الحقائق والمتغيرات سيبقى يدور في حلقات الهوى والنفس المفرغة، وتصبح لديه الغايات وسائل والوسائل غايات، والآيات التالية تذكّرنا وتحذّرنا من تبديل الغاية إلى وسيلة أو العكس، فأنها من

الأعمال التي تخلوا من الحكمة والتي تلقي بنتائج سيئة وفاسدة في سياساتنا ورؤيتنا إلى الواقع، وفضلاً عن ذلك سوف لن نحسن الاختيار والصناعة في اتخاذ القرار السليم وفق الترتيب والاولوية سواء في الحياة الأولى أو الثانية ولا فرق، وفي أدناه الآيات والنصوص التشريعية التي أكدت ذلك:

(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (103) (الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) (104) الكهف، (كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ) (20) (وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ) (21) سورة القيامة، (بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (16) (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) (17) سورة الأعلى، (يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) (24) سورة البلد، وحياتنا في الآية الكريمة هي الآخرة وليس الأولى، فلا يمكن اصلاح سياساتنا وقراراتنا في الحياة الأولى المؤقتة إذا لم نصلح بالعمل السليم حياتنا الثانية الدائمة والأبدية.

ومن قولٍ له (عليه السلام): (ألا وإنّ الدنيا قد ولّت حذّاء ... وإنّ الآخرة قد اقبلَتْ ولكلٍ منهُما بَنون، فكونوا من ابناءِ الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدُنيا، فإن كلّ ولدٍ سَيلحَقُ بأُمهِ يوم القيامة ... وأن اليوم عمل ولا حِسابْ وغداً حسابْ ولا عَمَل).[23]

ص- مؤشر الانحراف عن الاستقامة

أشار الله سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم إلى الصراط المستقيم تارة والسبيل والطريقة المثلى تارة أخرى لكي نبتعد عن الانحراف، وكلها تمثل المنهج والشريعة المستقيمة التي ينادي بها أولياء الله وخليفته في الارض الذي أنعم عليهم الله بالاستقامة والصراط المستقيم في كل زمان ومكان، والهداية مرحلة متقدمة على كثير من الاعمال والواجبات كونها تحدد مصير الإنسان والمجتمعات في الاختيار الصحيح، من الطرق والدعوات من غير منهاج الهادون إلى الحق، فالهداية إلى السبيل الواضح والمنهج الحق هو الحد الفاصل بين الفساد والاصلاح في القرار والعمل فيه وكما وضحته الآيات الآتية:

(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (3) سورة الإنسان، (وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَىٰ صِرَاطِ الْحَمِيدِ) (24) سورة الحج، (أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ) (22) سورة الملك، (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) (5) سورة الحمد، مع العلم أن الله قد اشار في تلك الآية أو النص الى تقسيم البشرية الى ثلاث فئات أو فرق، وهم الذين أنعم الله عليهم بالصراط المستقيم أولاً والمغضوب عليهم ثانياً والضالين ثالثاً.

وقد وضّح الأمام علي (عليه السلام) في ذلك السياق والموضوع: (الا وإنّهُ مَن لا ينفعهُ الحق يضررهُ الباطل، ومَنْ لمْ يستقم به الهدى يَجُرّ بهِ الضّلالُ إلى الرّدَى ... وإنّ أخوفَ ما أخافُ عليكم أتبّاع الهوى وطولُ الأمل).[24]

إن الشريعة الإسلامية كما بيّنا تأتي إلى تطبيق الحوكمة والحكم المؤسسي بدأ من تشخيص السبب وانتهاءً بتحديد أعراضه وتقديم المعالجة له ومتابعة النتائج اخيراً، فقد سبق وأن بيّن الله بعثَ النبي بالرحمة للعالمين وهم ينادون اليوم بحقوق الانسان وكرامته وعدم افقاره، وصنعوا مؤشرات للحوكمة بعد ان تمادى الانسان بالظلم والاجتهاد، والحكم بالنفس والهوى واتباع مصالحه الخاصة، وتفضيلها على مصالح الآخرين من المساهمين، لاعتقاده بأن الملذات الدنيوية باقية ولو على حساب الغير، واخطأوا في ذلك وقد تمت المعالجة في الشريعة الاسلامية في كثير من المواقع عند تصحيح نظرة الموارد البشرية إلى الحقيقة المطلوبة والغاية المنشودة، وإن الوسيلة لا تبرر الغاية، وانما العكس هو الاكثر صحة، وغيرها كثير من المفاهيم التي بدأوا بتصحيحها بعد أكثر من عقود وحقب من الزمن لعدم تمكنهم من محاربة أهوائهم المضلة.

المطلب الثاني: التجارب الاصلاحية في ظـل حـوكمة ومنهجيـة الفـكر الاسلامي

لكلِّ نظرية وشريعة ومبادئ وأعراف لا بد من تجربة وتطبيق ونتائج يستفيد منها الباحثون عن الحقيقة والمطالبون بالتغيير السريع بعيداً عن تكرار الخطأ وهدر الموارد والوقت والجهد وسنتناول في المطلب بعض التجارب التي ذكرها الله بقصص صريحة من أجل الادراك والفهم وتقريب الفكرة والغاية منها بكل شفافية، وذلك لأهميتها كعبرة ودرس للأجيال والاقوام اللاحقة من دون استثناء وهي من أفضل العبر والتجارب بنص من الله الحكيم الخبير.

إن الشريعة الإسلامية خاتمة للشريعة اليهودية والمسيحية، والاسلام دين الله لحكم البشر بكلّ اشكالهم ولغاتهم من دون تفرقة واستثناء، وهو دين الفطرة والعقل والقلب والايمان في كلّ زمان ومكان، والشريعة تضمن المبادئ والأسس المنظمة لحياة الناس من علاقات بين الافراد، فهي تنظيم شامل لأمري الحياة الاولى الدنيا والحياة الثانية، وهي أكثر حكمة في القيادة والحكم على رغم الاتهامات التي غالباً ما يبتدعها ويجتهد في

خلقها المنتفعون والتي يسوّقها الحكّام للتدليس عن فسادهم وانحرافاتهم السلوكية والأخلاقية في الادارة والاقتصاد والاجتماع والسياسة والعقائد الدينية، [25]وفيما يأتي الموضوعات التي توضح ردود الافعال الناتجة عن قرارات وافعال المجتمعات وقياداتها التي تتبعها:

أولاً: التجارب السابقة والتنبؤ بالقادم على وفق حوكمة وسيادة شريعة القرآن

كما رأينا في المطلب الأول إنّ الشريعة الإسلامية ركزّت وتركز على أهمية القيادة، وأتباع الحق، وإجابة داعي الله لما يحيي المجتمع، وتجنب التفرقة والابتعاد عن شريعة ومنهجية الحق، وقد تميزت القيادة والخلافة باستدامتها في القران الكريم، وأن كلّ الاشياء تجري بعلم واحصاء وعدم تفريط أي أمر أو شيء، وبالمقابل قد وجدنا في الجانب الآخر وسيلة العولمة وقوة السلاح والموارد المادية وامكانياتها التي تحسم أغلب القضايا بالاستحواذ على مصدر القرار والتحكم بالسياسات المالية والاقتصادية، والتي كانت نتائجها وانعكاساتها على المنطقة والعالم والموارد البشرية سالبة، إذ يتمتع أغلب القادة أو المسؤولين وصانعي القرارات الاستراتيجية فيها من الاهلية والحكمة والانضباط ما يؤهلهم للصمود والمفاوضة مقابل قرارات الفساد، وذلك نتيجة الضعف الفكري والمنهجية والسلوكية والانتقائية غير الرشيدة، وعدم التمسك بقواعد الحوكمة ومعاييرها ومقاييسها المستدامة بحداثتها ومعادلة الحياة المعاصرة والمعقدة، مثل العلم والايمان والارتباط بالفكر الإسلامي الحقيقي، وبهذا يمكن الحكم على قادة العالم والمسؤولين بعدم النزاهة وعدم الاصلاح، مادامت الوسيلة غير حكيمة وغير عقلانية رغم الحجج الكثيرة والمبررات الواسعة للتدخل في شؤون وقرارات الدولة، وكلّ هذا الصراع والتنازع والحروب والتجاذبات والتقلبات هي بسبب الاجتهادات في سن الشرائع والاحكام والقوانين والتعليمات المستندة على المصالح المادية، والتي هي مصدر الفساد والدمار الذي يحتاج إلى الاصلاح والمواجهة بالحكمة وتغليب لغة العقل والمنطق الإنساني الحكيم.

وتبين التجارب الدولية السابقة في الفكر الإسلامي كثير من القصص التي أوجب الله علينا أن نأخذ العبرة والدرس والطريقة منها، وأن يتم تطبيقها على وفق اسلوبها وأهميتها الأساسية والاستراتيجية للحصول على التوازن والاستقرار والعدالة واتخاذ القرار المناسب للإصلاح والادارة الرشيدة للحكم المؤسسي، وكما مبيّن من نتائج الحكمة التي نافست وصارعت وانتصرت على قوة القرار والسياسات الفاسدة من قبل، مثل تجربة النبي (موسى عليه السلام) وتجربة (نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم) وتجربة الانبياء (طالوت ونوح وابراهيم وآدم ويوسف) (عليهم السلام) على سبيل التذكير والعبرة والدليل حيث غالباً ما يكون الانتصار لصالح الفئات القليلة من الناس وليس الكثرة التي تكون كارهة للحق وهي الخاسرة وتتحمل المسؤولية وكل التبعات في المرحلتين الاولى والثانية من حياة الإنسان:

فقد أوضح التشريع الاسلامي والقانون الالهي لنا كثير من التجارب والصراعات بين الطرفين أو الأطراف المتنازعة، وقد تم تقديم تلك الاطروحات والتجارب بأسلوب قصصي، لأجل أن تكون سهلة الفهم والادراك للدول والمجتمعات بكلّ اشكالها واطيافها ومستوياتها وازمانها واماكنها لتعزيز وتسديد سياساتها ورؤيتها تُجاه المتغيرات الحقيقية، كما اشارت شريعته وقوانينه بان تلك القصص هي من أحسنها وأبرزها وهذا أولاً، وأن هذه القصص تهدف الوصول إلى غاية وهدف على المجتمعات البشرية السابقة واللاحقة والحالية (وهو ما يخصّنا نحن) بكل فئاته ومستوياته أن نأخذها في نظر الاعتبار والتطبيق وهذا ثانياً وهو الأبرز والأولى، وإلا سيترتب على عدم الاطلاع والادراك والترجمة والتطبيق والاستفادة نتائج سلبية وخسارة كبيرة للمجتمعات والافراد على حدٍ سواء، وليس في الحياة الأولى فقط، وكما حصل للدول والأمم السابقة، وكما هو حاصل لنا في زمننا الحالي ولا فرق، وسنرى كيف أن هذه القوانين والتشريعات المنزلّة قد بيّنت لنا قدرة الله ودوام اتصاله مع المجتمعات كبعد رابع لا يُؤخذ بنظر الدراسة والتأثير، وذلك من خلال قادته وأولياءه وخلافته المستدامة والمنصّبة في الارض، والتي سعت وتسعى من دون انقطاع إلى تطبيقَ مؤشرات ومحفزات الحوكمة والحكمة البالغة، وسنرى بعض تلك المؤشرات والنصوص والآيات التي تخص الموارد البشرية جميعاً من دون استثناء في الفقرة الآتية:

ثانياً: القوة والسيطرة على القرارات وسياسات الموارد البشرية

دائما ما تبيّن نصوص الشريعة الإسلامية القدرة والامكانية في تكوين ردود لأفعال وقرارات سلبية يتم اتخاذها من قبل الموارد البشرية على الارض وذلك لأداء وإتمام الاختبار الذي من اجله خُلِقتْ البشرية فبالإمكان أن يرد الله على أفعال البشر من أجل ايقاف التمادي والاستمرار بالانحراف، وكما توضحه النصوص والآيات الآتية: (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ) (65) سورة الانعام . (وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا) (58) سورة الاسراء، (ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ

مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ) (131) سورة الانعام، (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ) (6) سورة الانعام، (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ) (58) سورة القصص.

وهنالك كثير من الآيات والنصوص القانونية في الشريعة: (التي تبرز مصداقيتها كونها منزلة من رب عادل وخالق لا ينسى وعالم بما تسقط من ورقة على وجه الارض، كما تبين أهمية وقدرة الله على السيطرة والتحكم بقراراتنا ومجتمعاتنا وتعديلها بالعقوبات بعد التضحية والبيان مع التأثير في مجمل حياتنا من أجل التغيير والانذار والتحذير وأن لا نكرر الخطأ في صناعة كلمتنا ورؤيتنا وسياساتنا المالية منها وغير المالية أن كانت بانضباط واقتصاد وإن كانت بهدر لحقوق الاجيال الحالية والسابقة واللاحقة، كما صوّر الله سبحانه وتعالى لنا هذه القدرة والامكانية بسرعة لا يمكن أن يتوقعها الانسان بعقله أو حتى يشعر بها وكما في النصوص والآيات الآتية:

(أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَن يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ) (45) سورة النحل، (إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ) (53) سورة يس، (إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَكَانُوا كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ) (31) سورة القمر، (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ) (50) سورة القمر، (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (112) سورة النحل.

وهنا كذلك نرى سرعة الرد والنتائج التي ستكون عاقبة لتلك الأعمال والقرارات التي تم اتخاذها من دون انضباط ومعايير موضوعية وتشريعية سليمة، لا تتواكب من قريب أو من بعيد مع الصراط المستقيم، والمعايير والمؤشرات التي تم توضيحها في المباحث السابقة، لذا فقد يكون الرد ايجابي وقد يكون سلبي حسب نوع العمل والقرار المتخذ: (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) (7) (وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)(8) سورة الزلزلة، آجلاً او عاجلاً، وما ربك بظلام للعبيد، فكم كانت افكارنا وخططنا وتوقعاتنا وتأكيداتنا لم تأتي اكلها ولم تكسب وتحسم نتائجها إلا بما هو غير متوقع وسط توقف العقل والفكر وهذا ما لمسناه وعشناه في عصرنا هذا وفي الايام التي ستقبل علينا في القريب العاجل.

ثالثاً: وسائل وطرق قانون العقوبات الواقعة على المجتمعات

إنّ الدستور الإسلامي شريعة متكاملة وقانون سائد ويتضمن عقوبات وانذارات ونتائج وعواقب لأفعالنا ولأقوالنا وحركاتنا وسكنتانا، وهي مفروضة على المخالفين لأحكام الشريعة، في ظل سيادة هذا القانون أو التشريع وحكمه العادل، وقد تكون مادية أو معنوية قد تستهدف أبرز ما في الإنسان من السمعة والمرض القلبي وعمى البصيرة وقلة التفكير، وقد تكون العقوبة بمد الدول والحكام والمسؤولين بالطغيان والفساد المستمر، من دون رادع مباشر ليزدادوا إثماً، لتكون عاقبة امرهم خسراً، وكما تبينها الآيات الآتية:

(وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا) (16) سورة الاسراء، والآية تبين سبب التدمير ووسيلته من الأمراء والحكام انفسهم، وقد يكون نوع العقوبة مرض عقلي أو قلبي أو فساد عقائدي، أي أن العقوبة تؤجل لأسباب ولكن لا تلغى ولا تهمل إلا بحكمة يعلمها الله والراسخون في العلم: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (7) سورة البقرة، (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (15) سورة البقرة، فاذا كانت عقوبة المسؤولين الطغيان فأنها ستنعكس على مجتمعاتهم التي رضيت بالسكوت والافعال أو التأكيد.

وعن علي (عليه السلام): (إنّ الله يبتلي عباده عند الاعمال السيئة بنقص الثمرات وحبس البركات وإغلاق خزائن الخيرات، ليتوب تائب ويقلع مقلع، ويتذكر متذكر ويزدجر مزدجر).[26]

وبعد أن عَرَفنا قدرة الله على الحكم والقرار بالعقوبة عند مخالفة شريعته وقوانينه وخليفته في الارض سنكون على يقين أن الحكم الا لله فعلاً لا قولاً، فكذلك قد بيّن لنا سرعة الاستجابة أو التأخير أو غير ذلك، بوسائل وطرق لا نعلمها وقد لا نتوقعها، وبالعكس (من يتقي الله) وهذا شرط وقانون الهي ستكون النتيجة لديه من تلك الطاعة والتقوى نتائج وعواقب وهي أن (يجعل له مخرجاً) وكذلك (يرزقه من حيث لا يحتسب) وقد يكون الرزق مادياً أو معنوياً أو كليهما.

رابعاً: التحذير والعقوبات

في حكم الله سبحانه وتعالى أن يقدم التحذير والتعليم والابلاغ والاستدراج للمجتمعات من قبل رسلهِ قبل ارسال العقوبات وكما موضح في القوانين والتعليمات الآتية:

(ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) (125) سورة النحل، (وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ) (59) سورة القصص.

ومن كلام لأمير المؤمنين (عليه السلام): (أما بعد فانّ الله لم يقصم جبّاري دهر ٍ قطّ إلا بَعدَ تَميّلٍ ورخاء ولم يَجبُرْ عَظْمَ أحَدٍ من الأمم إلا بَعْدَ أزلٍ وَبَلاءٍ)[27]

إن سيادة شريعة الله وقوانينه متواصلة ومستدامة، ولم تكن مخفية على الناس، بل أن التحذير والتعليم والتوصيل للأفكار متواصل وتأتيك من وسائل عدة وطرائق شتى، الله يعلّم بها عباده ما دام خليفة الله في الارض وحبله ممدود من السماء إلى الارض ولا انقطاع له، ونحن مأمورين بالاعتصام بهما، وهما موجودين واقعا لا افتراضاً بنص قانون الله وشريعته في كل الازمنة، ومن دون انحياز لمجتمع دون مجتمع آخر، وإلا لِمَ يأمرنا الله بالعدل واتباع أهل الحق؟ والمطالبة بالجدال الاحسن، والاستجابة إلى داعي الله والهداية إلى الصراط المستقيم، والتمسك والاعتصام بحبل الله: (وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ ۗ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ ۖ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ) (7) سورة الرعد، من غير استثناء لأي مجتمع أو مورد بشري أو فرد وإنسان؛ لأن الرحمة في رسوله الكريم (صلى الله عليه وآله وسلّم) كانت ولا تزال رحمة للعالمين جميعاً من دون استثناء أو انقطاع عن بقية المجتمعات من بعده.

خامساً: الاحصاء والعلم المطلق

إن الله عالم بكلِّ ما بطن من الأمور وما خفي في العقول من نوايا وقرارات سواء في الظاهر أو الباطن، لذا من الحكمة أن نعي العمل بهذه الشريعة وتلك القوانين السائدة في حكمها وعقوباتها وقدرتها في العلم والإحصاء، سواء على مستوى الحياة الدنيا (المدى القصير نسبياً) أو على مستوى الحياة الاخرة (المدى الطويل نسبياً) وبهذا تُعَد الشريعة المتكاملة والقانون الإلهي والشامل والحاكم لكل المجتمعات هو بعلم السماء وهو دليل تُحْكَمْ به عولمة الارض بأقل تكلفة وأعلى أداء وفاعلية وكفاءة واستقرار ونزاهة وامان، وعلينا أن نستغل هذه الميزة وهذه القوة والارادة العالية في تكوين الشخصية القيادية الصانعة للقرارات التي تناقش بقية القرارات، وعلى وفق شروط الاستجابة والاعتقاد بها، مع العلم أن خطابات الحكيم العليم السماوية جميعها هي للعقلاء فقط، وليس للطغاة من المسؤولين والمريضة قلوبهم لانهم لا يفقهون ولا يسمعون، (وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ) (59) سورة الانعام.

(إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ) سورة يس، (وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۖ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً ۖ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) (61) سورة النحل.

فكما أن الاخطاء مستمرة وهي في حساب رصيد الخسارة، وسوف يدفع ثمنها أو تكلفتها الانسان عاجلاً أم آجلاً في الحياة الثانية، نجد أن العلم والحكمة والحلم والاناة من توصيات شريعته سبحانه، وأن هنالك منذرين وهداة يمثلون الوسيلة وحبل الاتصال بين الله والمجتمعات لا تنقطع ابداً كما أنه تعالى أسرع الحاسبين وأسرع المستجيبين.

وفي ضوء تطبيق الموارد البشرية والتزامهم بمعايير حوكمة الشريعة والقانون الإسلامي من عمل وإيمان وإرادة صادقة، وعدم تناقض وتضارب بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، واحترام حقوق الناس والاجيال اللاحقة، والتعامل بالأخلاق والعرف السائد، والاتباع والاعتصام بحبل الله والهداية للصراط المستقيم المستدام وغيرها مما ذكرنا ، فكلها عوامل وعناصر تدخل في معادلة الانتماء الحقيقي لمجتمع التكافل والتكامل والمشاركة والاستقرار السياسي واستبعاد الفقر والعنف والارهاب، وتثقيف المجتمع بأهمية التعاليم وسيادة القانون على الارض، بالتقرب مع خليفة الله واولياءه والصالحين من عباده، الذين انعم الله عليهم بالصراط المستقيم والهداية الى نور الله، وهي من مؤشرات الحكمة المشتقة من مصدرها الحقيقي والتي يمكن أن تحكم العالم وتجعل جميع الدول والمجتمعات تحت ظل تلك الحوكمة والقيادة، من أجل ان تعيش تلك المجتمعات بقانون وشريعة واحدة وعادلة لا تتضارب ولا تتداخل فيها المصالح الخاصة والمتنافسة والمشحونة بالبغض والكراهية لكل من يعارضها.

فقد أصبحت القيادة الادارية معقدة بعد الألفية الثالثة بسبب تطلب الانشطة العديدة في المنظمات إلى القيادات الادارية لإعادة هيكلتها بنحوٍ مستمر نتيجة لزيادة التنافسية العالمية والتغيير الديمغرافي لمواقع العمل، وسرعة التغيرات التكنولوجية التي تتطلب من القادة أن يكونوا على تطور اكبر وأن يبذلوا قصارى الجهود من أجل البقاء ومتابعة التغييرات الهيكلية والثقافية، وبسبب تلك التغيرات كثيرة، فانه يتطلب منظور شامل للقيادة لإعادة التفكير في ادوار القائد وخصوصاً الدور المتعلق بالقرارات المعلوماتية والمعرفية وكيفية معالجتها وتوظيفها وتحديد خصائصها مع كل موقف، وأنه من أبعاد التفكير الاداري هو التعقيد المعرفي، والريادة ومسح البيئة الخارجية والقدرة على التكيف وهي جميعها تسهل عملية الابداع، " فلا يمكن حل المشاكل بنفس نوع التفكير الذي نشأت من خلاله تلك المشاكل" (Albert Einstein).

المطلب الثالث: أبرز الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الأستنتاجات

1- ان مؤشرات الحوكمة ومعاييرها في الفكر الإسلامي جاءت رصينة ومن مصدر الحكمة ومنبعها وخالق من يحملها ويحصل عليها كهبة وخيراً كثيراً فهي فاعلة في معالجة القضايا والمشكلات والأزمات العالمية التي خلفتها العولمة.

2- وإن الفكر الإسلامي جاء بالدليل العقلي والحجة والمنطق الإنساني الذي يتلاءم مع أمكانياته العقلية والمادية التي منحها الله له.

3- كما إن تطبيق معايير الحوكمة وشروطها جاءت اختيارية وليس قسرية أو إجبارية لمعرفة وتمييز البشر في قبول الحق وتجنب الفساد.

ثانياً: التوصيات

1- تطبيق معايير الحوكمة في الاختبار والاختيار للمسؤولين والقادة المرشحين للمناصب وذلك لتجنب التكاليف والخسائر، وتسهيل الطرق والأساليب لفهم الجودة العالية للتشريعات الإسلامية بدل تعقيدها وأبعاد الناس منها.

2- ضرورة البحث والتساؤل في كلّ قضايا الموارد البشرية ومجالات عملها من أجل سيادة القانون الإلهي وقواعد الحكم الصالح والرشيد وتطبيقاته العادلة للمجتمعات على المستوى العالمي.

3- اهمية العمل بالتفحص التام لكلِّ ما صدر من أحكام وتُجاهات ومناهج ومقارنتها مع الأحكام والقرارات الإلهية لبيان مستوى الانحراف عن معيارية المؤشرات الأساسية وأهدافها الأصيلة والبعيدة الأمد.

References

1- Muhammad Hamad Al-Qatatasha, The Political Economic System, Countries D., Wael Publishing House, 1st Edition, Mu'tah University, Amman, P. 224.

2- Naeem Ibrahim Al-Zahir, The Department of Globalization and Its Types, A World of Books, 2010 i 1, Irbid - Jordan, p.13.

3- Hasan Abbas Alwan, Do not stress yourselves, God is closer to us than the vein, an article published in Al-Zaman newspaper, issue 1644 on November 17/2003 - 22 / Ramadan 1424 AH.

4- - Weber. Max ،1905 ،((Ethic of Protestantism and the spirit of capitalism)).

5- Hassan Abbas Alawan ALFartosy, 2001, The Role of Human Resources in Economic Development and Their Future Horizons, An Applied Study on the Iraqi Economy for the Period 1970-1997, A Thesis to the Council of the college of Administration and Economics in Al-Mustansiriya University as a partial fulfillment for the master in economic sciences, 2001 AD - 1422 AH.

6- Majeed Al-Karkhi, Good Governance Indicators, Curriculum House Jordan, 2017, p. 17.

7- Hamdy Abu Al-Nour, Al-Sayed Owais, 2011, Contemporary political systems and the Islamic system, University Fikr House, Alexandria, 1st Edition.

8- Hasan Abbas Alwan ،2014 ،The Economic Cost of The Decision And The Application of Quality Standards Between Human Resources And Economic Feasibility ،an proposal produced to Anne University،USA ،Ministry of Finance ، Economic department.
9- Joseph E Stichlitz, Globalization and Its Discontents, translation: Faleh Abdelkader Helmy, 2003, revised by Dr. Mazhar Muhammad Salih, Baghdad House of Wisdom, 1st Edition.
10- Kamil Al-Mrayati, Social Action and Decision-Making, presented by Prof. Miteb Manaf Jassim, Baghdad, House of Wisdom, 1st Edition, 2013.
11- Mervat Jamal Al-Din Ali Shamroukh, 2015, presented by Prof. Wafa Hanim Muhammad Al-Sadi and Prof. Madiha Mostafa Fathy, The Governance and Civil Society Organizations, Modern University Office, Helwan University, 1st floor, Egypt.
12- Badawy. Ahmed Zaki, 1977, "A Dictionary of Social Sciences Terms", Lebanon Library, Beirut.
13- Kamil Al-Mrayati, Social Action and Decision-Making, presented by Prof. Miteb Manaf Jassim, Baghdad, House of Wisdom, 1st Edition, 2013.
14- Ahmed Zayed, 1984, Sociology between Classical and Critical Trends, Dar Al Ma'arif, Cairo, 2nd Edition.
15- Hamdy Abu Al-Nour, Al-Sayed Owais, 2011, Contemporary political systems and the Islamic system, University Fikr House, Alexandria, 1st Edition.
16- Hamdy Abu Al-Nour, Al-Sayed Owais, 2011, Contemporary political systems and the Islamic system, University Fikr House, Alexandria, 1st Edition.
17- Hamdy Abu Al-Nour, Al-Sayed Owais, 2011, Contemporary political systems and the Islamic system, University Fikr House, Alexandria, 1st Edition.
18- Jaafar Al-Husseini, 2006, Nahj Al-Balaghah, Dar Al-Thaqalain for Printing and Publishing, Iran.
19- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
20- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
21- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
22- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
23- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
24- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
25- Bilal Amin Zein El-Din, 2011, Political Parties from the Perspective of Contemporary Democracy, A Comparative Study, Dar Al-Fikr University, Alexandria, 1st Edition.
26- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.
27- Sheikh Muhammad Abdo, Nahj Al-Balaghah by Imam Ali, Al-Alamy Foundation for Publications, Beirut, Lebanon.

The sustainable conflict of globalization And indicators of power rebalancingIn Islamic thought

Hasan Abbas Alwan
Ministry of Finance- Economic Dep
Hassanabbass164@gmail.com

Prof.Dr. Maytham Elaibi Ismael
Colege of Administration & Economic / Mustansiriyah Un
laibi9@uomustansiriyah.edu

Received: 25/10/2020 Accepted :22/11/2020 Published : January / 2021

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

Our research was launched in the study of the sustainable conflict of globalization and the rebalancing of the great powers that have made life in the earth unstable and insecure over the past and present eras, the purpose of which is to pay attention to the waste and instability that human societies are exposed to in different proportions between abstract right and continuous deviation.

The purpose of the study is to show the loss, waste and backwardness in managing and governing societies towards private interests, away from the standards of good institutional governance.

The study's design was based on two demands, the first on the nature and eternity of conflict and its true philosophy, and the second requirement on the reality of the crises resulting from the conflict and the mechanisms of intervention with arguments and the noble Qur'anic verses that represent the ability of God to intervene as is his capacity in creation.

There are forces and standards that must be adhered to by human resources and work to conform to them in order to restore that deviation and correct the curvature, and this is what the research aimed at through the first requirement, the evidence and the consequences of God's rule and his presence on earth, and this is what the second requirement demonstrated.

And according to the hypothesis that indicates that the indicators and standards of governance in the Sharia of Islam are capable of restoring balance to those actions and personal judgments that give priority to the private interest over the public interest.

The research is of great importance in terms of philosophical analysis of what is actually happening in a modern and modern manner, with the necessity and importance of applying Islamic rulings and just Islamic legislation in the balance of power and achieving justice and the rule of law on the ground.

The nature and type of research came as a study of the state of instability and the sustainability of the conflict between globalization and Islamic thought in terms of standards and style, and from the researcher's point of view, depending on the arguments and proofs that Islamic thought was based on.

The research is considered as a study of a reality and its eternal repercussions are continuing for our present time and as after. The researcher's viewpoint on the philosophy of standards that must be applied to reform good institutional governance is from its original tributaries.

Key words: globalization, standards of good institutional governance, wisdom, sustainable conflict, quality of Islamic legislation, balance and remedies.